

فألبسوا الأمر غير لباسه، وبنوا البيت على غير أساسه
فجاءت مظهرة رأي خواص المسلمين الذين يعول عليهم، ويستند في مثل
تلك المواقف الحرجة اليهم، وياحبذا لو ترجمت هذه المقالة ونشرت في جرائد أوروبا
تمت عنوان (رأي علماء المسلمين الآن) ليعلم أهلها عاهة والانجليز خاصة ما عليه المسلمون
في دينهم الخالص وأن هناك من يقف على دخائل الاغراض، وحقائق الامراض،
وما لهم من مفارم ان كانوا قساة، أو مراحم ان كانوا أساة، وبالاختصار أقول
ان المسلمين ليضطون أنفسهم قبل غيرهم بمثل هذه المقالة التي لا يسع كل
منصف عدل من الفريقين الا الاذعان لاجاء فيها ان لم يكن ظاهرا فباطنا وأنا أشهد
الله اني من المعترفين بأنها هي طريق الحق التي لا غبار عليها الفرض ذاتي أو عرضي
وانها مرآة مافي قلوب المسلمين الخالص الذين لا يدينون الا للحق وداعيه، والعدل
ومراعيه، فلتسلم مطبعة المنار ليقوم بها الدليل ويعرف حكم التنزيل وحبسنا الله ونعم
الوكيل
أحد قراء المنار

فَتَاوَى الْمُبْتَلِينَ

فتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسع الناس طامة، ونشترط على السائل ان يبين
اسمه وتقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمي الى اسمه بالحروف ان شاء، واننا نذكر الاسئلة
بالتدريج طالبا ورعا قد مننا متأخرا السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجبنا غير مشترك للمثل هذا. ولن
يخصي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكره مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر صحيح لا نقفاله

﴿أخذ الحق من الوالدين وضابط العقوق﴾

(س ٣١) من أحد القراء: بمصر: ما قول عالم الامة الاسلامية وحكيمها ومرشدها أستاذنا
السيد محمد رشيد رضا لازل كعبة للسائلين في رجل اشترى لولده أملاكا من أناس
أجانب بعضها وهو صغير والبعض الآخر وهو كبير ودفع الوالد الثمن من عنده
فلما رشد الولد واراد أن يأخذ ما اشترى له منعه والده من أخذها فهل يجوز للولد
أخذها منه وله الحق في ذلك لكونها ملكه أم لا وهل تعد إساءته بأخذها منه

عقوقا يماقبه الله عليه في الآخرة أم لا أفيدوا الجواب بالدليل الشافي لازلم نجما للمبتدئين

(ج) الفقهاء يميزون أخذ الحق من الوالدين وان اسئاء اولاء يهدون ذلك من العقوق الذي هو الايذاء الشديد عرفا والمسألة مشكلة من حيث صلة الولد بالوالد وانذا نذكر أحسن ما قاله الفقهاء في ذلك ثم تتبعه النصيحة النافعة ان شاء الله تعالى . قال شيخ الاسلام السراج البلقيني في قراءه كما نقل عنه ابن حجر في الزواجر ما يأتي :

«مسألة قد ابتلي الناس بها واحتيج الى بسط الكلام عليها والى تفاريمها لتحصيل المقصود في ضمن ذلك وهي السؤال عن ضابط الحد الذي يعرف به عقوق الوالدين اذ الإحالة على العرف من غير مثال لا يحصل به المقصود اذ الناس اغراضهم تحملهم على أن يجملوا ما ليس بعرف عرفا لاسيما اذا كان قصدهم تنقيص شخص أو اذاه فلا بد من مثال ينسج على منواله وهو انه مثلا لو كان له على ابيه حق شرعي فاختر ان يرفسه الى الحاكم ليأخذ حقه منه فلو حبسه فما يكون عقوقا أم لا (أجاب) هذا الموضوع قال فيه بعض العلماء الاكابر انه يمسر ضبطه وقد فتح الله سبحانه وتعالى بضابط أرجو من فضل الفتاح المليم أن يكون حسنا قول: العقوق لأحد الوالدين هو أن يؤذي الولد أحد والديه بما لو فعله مع غير والديه كان محرما من جهة الصغار فينتقل بالنسبة الى أحد الوالدين الى الكبار أو أن يخالف أمره أو يهيه فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه ما لم يشتم الوالدين ذلك أو أن يخالفه في سفر يشق على الوالد وليس يفرض على الولد أو في غيبة طويلة فيما ليس بعلم نافع ولا كسب أو فيه وقيمة في العرض لها وقع . وبيان هذا الضابط أن قولنا ان يؤذي الولد أحد والديه بما لو فعله مع غير والديه كان محرما مثاله لو شتم غير أحد والديه أو ضربه بحيث لا ينتهي الشتم أو الضرب الى الكبرية فانه يكون المحرم المذكور اذا فعله الولد مع أحد والديه كبرية . وخرج بقولنا أن يؤذي ما لو أخذ فلسا أو شيئا يسيرا من مال أحد والديه انه لا يكون كبرية وان كان لو أخذه من مال غير والديه بغير طريق معتبر كان حراما لأن أحد الوالدين لا يتأذى بمثل

ذلك لما عنده من الشفقة والحنو فان أخذ ما لا كثيرا بحيث يتأذى المأخوذ منه من غير الوالدين بذلك فانه يكون كبيرة في حق الاجنبي فكذلك يكون كبيرة هنا وإنما الضابط فيما يكون حراماً صغيرة بالنسبة الى غير الوالدين .

« وخرج بقولنا « ما لو فعله مع غير والديه كان محرماً » ما اذا طالب الوالدين عليه فاذا طالب به أو رفعه الى الحاكم ليأخذ حقه منه فانه لا يكون من المقوق فانه ليس بمحرام في حق الاجنبي وإنما يكون المقوق بما يؤذي أحد الوالدين بما لو فعله مع غير والديه كان محرماً وهذا ليس بموجود هنا فافهم ذلك فانه من النفائس . وأما الحبس فان فرغنا على جواز حبس الوالد بدين الولد كما صححه جماعة فقد طلب ما هو جائز فلا عقوق وان فرغنا على منع حبسه كما هو المصحح عند آخرين فان الحاكم اذا كان معتقده ذلك لا يجيبه اليه ولا يكون الولد الذي يطلب ذلك عاقاً اذا كان معتقده الوجه الأول فان اعتمد المنع وأقدم عليه كان كما لو طالب حبس من لا يجوز حبسه من الأجنب لا يسار ونحوه فاذا حسه الولد واعتقاده المنع كان عاقاً لأنه لو فعله مع غير والديه حيث لا يجوز كان حراماً وأما مجرد الشكوى الجائزة والطلب الجائز فليس من المقوق في شيء .

« وقد جاء ولد بعض الصحابة الى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو من والده في احتياج ماله وحضر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك عقوقاً ولا عنف الولد بسبب الشكوى المذكورة » وأما اذا نهر الولد أحد والديه فانه اذا فعل ذلك مع غير والديه وكان محرماً كان في حق أحد الوالدين كبيرة وان لم يكن محرماً وكذا (أف) فان ذلك يكون صغيرة في حق أحد الوالدين ولا يلزم من النهي عنها والحال ما ذكر ان يكونا من الكبائر »

ثم ذكر البلقيني مسألة مخالفة الأمر والنهي فيما يدخل الخوف على الوالد ومسألة السفر وليس من موضوع بحثنا . وقد بحث ابن حجر بعد ايراد هذه الفتوى في الضابط وعنده ان المدار في المقوق على ما يتأذى به أحد الوالدين تأذياً ليس بالهين عرفاً وان لم يكن محرماً لو فعله مع غيره قال « كأن يلقاه فيقطب في

وجهه أو يقدم عليه في ملأ فلا يقوم له ولا يعبا به ونحو ذلك مما يقضي أهل العقل والمروءة من أهل العرف بأنه مؤذناً عظيماً . وقال الغزالي في الاحياء «وجهة عقوقهما ان يقسما عليه في حق فلا يبر قسمها وأن يسألاه حاجة فلا يعطيها وان يسأه فيضربهما» وهو قد نقل ذلك عن القوت لأبي طالب المكي أقول لاشك ان إيذاء الوالدين محرم ولكن ليس كل إيذاء عقوقاً وإنما العقوق هو الإيذاء الشديد وهو يختلف باختلاف العرف عرف العقلاء وأصحاب الذوق السليم والمعرفة بأداب الشرع وأحكامه والا فان من الوالدين من يؤذيه اتباع ولده للحق ومخالفة هواه الباطل ولذلك قالوا انه لا يجب على الولد أن يطلق امرأته امتثالا لأمر أحد والديه وان مخالفتها في مثل هذا لا تعد عقوقاً . ومثل ذلك مخالفتها في كل ما فيه مصلحة له وفي تركه مضرة . نعم ان من البر المحمول أن يؤثر سرورها على سروره عند التعارض لاسيما اذا كانا معتدلي الاخلاق سليبي الفطرة .

وهنا مسألة مهمة لا بد من الايام بها في هذا المقام لا يوضح الحق في الواقعة المشثل عنها وهي ان كثيرا من الوالدين يستبدون في أولادهم استبدادا أشد من استبداد الملوك الظالمين في رعيتهم حتى يعيش الولد معهما في غم دائم ونكد لازم . والسبب في هذا الاستبداد الذي يكاد يكون منافيا للفطرة البشرية في الوالدين هو الاعتقاد بأن لما حقوقاً عظيمة على الولد توجب عليه ان يخضع لكل ما يريدها وأن لا يكون له معها ارادة ولا رأي ولا ملك وان صار أوسع منهما علما وأجود رأياً وأكبر فضلا فهما ينظران اليه في شبابه أو كهولته كما كانا ينظران اليه في حدائته . يقع هذا من الأم قليلا ومن الأب كثيرا لاسيما اذا كان من أصحاب المال أو الجاه فانه حينئذ ينصب عليه الشعور بمرزة سيادة الوالدية وعزة الغنى والرفعة جميعا ويلتذ له أن يرى ولده مفتقرا اليه عاجزا عن الاستقلال بنفسه وذلك متمي الجهل وفساد الفطرة وغاية الإسراف في الاستبداد وهو العلة لما نرى عليه أبناء الاغنياء والكبراء الجاهلين من المعجز عن كسب الثروة وعن حفظ ما رثون منها والسبب في اسرافهم في كل أمر

أما الآباء العقلاء فهم الذين يعينون أولادهم على برهم ويربونهم على الاستقلال بأنفسهم لأنهم يطمون أن هذا الاستقلال خير لهم من المال والعقار ومن الجاه والأنصار لأن عدمه يذهب بكل شيء موروث وهو الذي ينال به كل خير معدوم. ومن التربية على الاستقلال أن يمطي النفي ولده شيئاً من ماله وعقاره في حياته يستغله ويتمتع بثمرته تحت نظر الوالد وارشاده ولذلك فوائد كثيرة لأجل هنا لشرحها. وقد رأيت بعض الشيوخ المدبرين في طرابلس الشام يقسم بين أولاده كل ما يملكه ويمسك لنفسه ما لا بد له منه ويقول لو أمسكت عنهم لتمنوا موتي ليمتصوا بما في يدي أما الآن فهم يحبوني ويتمنون أن تطول حياتي: وقد رأينا بأعيننا صدق هذا القول فيهم. وكان محمد باشا الحمد أغني أهل بلادنا (لواء طرابلس الشام) وأعتقهم وقد قسم جميع ما يملك يده وبين أولاده في حياته بالمساواة ليعودهم على الإدارة والاستقلال، ويربهم على العز والاستقلال،

وما يؤثر عن القدماء في تأييد هذا ما قاله الأحنف بن قيس لما ورية وناهيك بمقتل الأحنف وحكمته. قال يزيد أرسل معاوية إلى الأحنف بن قيس فلما صار إليه قال: يا أبا بجر ما تقول في الولد؟ قال يا أمير المؤمنين أولادنا هم أرقابنا وعماد ظهورنا، ونحن لهم أرض ذليلة، وسما ظليلة، وبهم نصول على كل جليلة، فإن طلبوا فأعطهم، وإن غضبوا فأرضهم، بمنحوك ودمهم، وبمحبوك جهدهم، ولا تكن عليهم ثقلاً ثقيلاً فيملوا حياتك، ويودوا وفاتك، ويكرهوا قربك،:

هذا وإنما زدت في جواب هذا السؤال عما سئلت عنه لأنه يثقل علي أن أفني الابن بأن له أن يأخذ حقه من أبيه كما أفني الفقهاء ولا أصل ذلك بما أرجو أن يكون ميبيا في البر والصلة وتنبيه عاطفة الرحمة والثقة في قلب الوالد لعله يتم فضله على ولده بتسليمه ما اشتراه له من قبل ليكون قرة عين له ومحبا لطول بقائه وممانا على بره وشكره. وأنصح للولد أن يبالح في استعطاف والده واسترضائه حتى تطيب نفسه بذلك وأذكر الوالد بعد ما تقدم كله بما رواه أبو الشيخ في كتاب الثواب من حديث علي وابن عمران النبي على الله عليه وسلم قال «رحم الله والد الأعان ولده على بره» فإن هذا الحديث من الادعية التي ترشد إلى الحكمة السامية وإن كان في سننه

مقال • ورواه الفوقاني من رواية الشامي مرسلًا كما في شرح الاحياء والله الموفق

السفر بالزوجة وحال المصريين في السودان ﴿

(ص ٣٢ من أمين أفندي محمد الشبلي في سواكن: اتنا استخدم في حكومة السودان أكثرنا يترك زوجته ويسافر بدونها لعدم رغبتها في السفر بصحبة الزوج مخنجة بأن الشرع الشريف لا يجيز نقل الزوجة الى بلد آخر فيقع الرجل في أحد أصرين اما التزوج بالسودانيات اللاتي لا يحصن فروجهن واما اتيان ما حرم الله وكلاهما صعب . فهل يوجد نص شرعي في الكتاب والسنة على حقيقة ما يدعي نساؤنا أم هن يعلنن بحكم العادة . وإذا طلب أحد من المحكمة الشرعية الإلزام زوجته بالسفر معه فاذا يكون الحكم . وانني أتذكر آية شريفة وهي قوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) ولا يخفاكم أن وسائل الراحة متوفرة في السودان للغاية وان الانسان ليتكبد خسارة جسيمة لعدم وجود أهله معه اهتصرف

(ج) السبب الحقيقي لعدم رضاء النساء بالسفر مع أزواجهن هو فساد التربية وقلّة الدين أو كراهة الزوج لسوء معاملته ولا يوجد نص في الكتاب أو السنة يبيح للمرأة عصيان زوجها في مثل هذا السفر الذي لا ضرر فيه ولا ضرار بل الكتاب والسنة يوجبان على المرأة طاعة زوجها بالمعروف

ومعاذ الله أن تبيح الشريعة هذا الخلل الذي يخرب البيوت ويفرق بين المرء وزوجه ويرهقه من أمره عسرا . نعم أنها تحرم على الرجل أن يضار المرأة بسفره أو غيره ليضيق عليها وإذا ثبت ذلك عند الحاكم فله أن يمنعه منه وفي غير هذه الصورة يجب على الحاكم أن يلزم المرأة بطاعة زوجها . وأما المحاكم الشرعية في هذه البلاد فلا تبحث عن أحكامها في باب الفتوى لان غرضنا من هذا الباب بيان أن أحكام الشريعة توافق مصالح البشر في كل مكان وزمان وأنها قائمة على أساس العدل والأحسان وان ما يسمع عنها أويرى من أهلها مخالفا لذلك فهو بعيد عنها وهي وريثة منه

﴿رمي المسلم بالكفر﴾

(من ٣٣) من الشيخ عبد الله الحضرمي بسنننا فوره

ما قول ساداتنا العلماء الاعلام أنار الله بهم الاسلام فيمن سب مسلماً بما لفظه: من أنت ومن تكون يا كافر يا ملعون يا عدو الله ورسوله يا يهودي يا نصراني يا خنزير يا كلب: ثم عقب بعد السب بقوله ما قدرك الا الضرب بالمال وتكرر منه القول عمداً بحضور الجم الفففر حال كونه صحيح العقل والبدن فما الحكم على قائل هذا القول الشنيع فهل يرد عليه قوله ويصير به كافراً عرندا والياذ بالله أم لا فان قلم بكفره وردته لحديث «من قال لمسلم يا كافر فقد باء بها» فهل تطلق زوجته ويستباح ماله ودمه ان لم يتب ويرجع للاسلام وان قلم بدم كفرة وردته فما الحكم عليه في حق أخيه المسلم ان لم يسامحه ويعفو عنه وكان جواب الثاني للبادي مستندا للحديث «من قال لمسلم يا كافر فقد باء بها» الى آخر الحديث: ليس أنا بكافر ولا ملعون ولا عدو الله ورسوله ولا نصراني ولا يهودي: الي آخره أفقوتاً مجورين إن الله وإنا اليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(ج) الظاهر أن هذا الساب لم يقصد بما نزيهه الا الالهة وهو لا يكفر بذلك بل عليه التعزير وهذا من المحرمات يجب عليه التوبة منه واستحلال من سبه أما الحديث الذي ذكر في السؤال فقد أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر بلفظ «أبما امرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ان كان كما قال والارجعت اليه» وفيه روايات أخرى عنده وعند البخاري وغيرهما: قال النووي في شرح مسلم: «هذا الحديث مما عده بعض العلماء مشكلاً من المشكلات من حيث ظاهره من حيث أن ظاهره غير مراد وذلك ان مذهب أهل الحق أنه لا يكفر المؤمن بالمعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله لأخيه كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام واذا عرف ما ذكرناه فقيل في تأويل الحديث أوجه» ثم ذكرها وهي خمسة (١) أحدها أنه محمول على المستحل (٢) أن معناه رجعت نقيضه عليه يعني أنه أراد أن يقص أخاه فكان هو الناقص بقوله سوء (٣) أنه محمول

على الخواارج الذين يكفرون المسلمين . ورده النووي (٤) معناه أن ذلك يؤول به الى الكفر على حد قولهم المعاصي يريد الى الكفر (٥) أن معناه فقد رجع عليه تكفيره (قال) فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافرا فكأنه كفر نفسه أما لأنه كفر من هو مثله وإلا لأنه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد بطلان دين الاسلام . أقول والذي حقه الفزالي ويدل عليه أول كلام النووي وهو ما لا خلاف فيه عند العارفين أنه إنما يكفر بذلك اذا كان قصده أن ما عليه المسلم من الاسلام كفروه ولا يقصد هذا الا اذا كان يعتقد بطلان دين الاسلام

باب التعليل

المكتوب التاسع من «إميل» الى أبيه

الاستقلال في العلم . فلسفة الخلق والتكوين والاجتماع والمدنية . الاعتماد على العقل دون الخطابة . حب الوطن — هيدلبرغ في ١٨ يناير سنة — ١٨٦٦
غادرت مدينة بن وقتل كتي (وهي كل ما أملكه قريبا) الى مدينة هيدلبرغ ومن نظام المدارس الجامعة في ألمانيا أنه يجوز لطلبها مطلقا أن ينتقلوا من احداها الى الأخرى من غير أن يكون في ذلك ضياع لحقوقهم فيما نالوه من الدرجات . على أن هذا النقل يمكن الطلبة من الاختلاف الى دروس أئبغ الاماتة وأشهرهم في كل فرع من فروع العلوم البشرية .

إني أخالي تعلمت كثيرا من دروس هؤلاء الاماتة المفيدة ولكني كل يوم أتبين أن تعليم المدارس بجمته لا يمكن أن يقوم لطالب الحق مقام عمله الذاتي الذي يجري فيه على ما ترشده اليه سريرته

أرى مذهبين يتنازعان عقول البشر أكثر عليهما أيما وجهت فكري فأجدهما في العلم والحكمة والدين والسياسة ومقتضى المذهب الأول أن العالم خلق مقسورا أي ان كل ما فيه خصص بإرادة أزلية وأن صور الحياة في الكائنات